

ملخص لمراحل تطور علم السياسة:

- مر علم السياسة بخمس مراحل هي:

1. المرحلة الفلسفية: (05 ق م - 18م)

دامت هذه المرحلة من القرن (05 ق.م) حتى حدود القرن (18م) حيث كان المجهود الفكري في هذه المرحلة يدرس ماذا يجب ان يكون وليس ما هو كائن. ولقد اتسمت هذه المرحلة بالدراسات التقليدية "الفلسفة" التي كانت تدرس مواضيع عديدة تتعلق بالحياة السياسية "الحرية، الديمقراطية، العدالة. الخ"، إلا أنها لم تكن تدرسها بطريقة علمية بل كانت تنطلق من مقدمات ميتافيزيقية خيالية مثل موضوع "المدينة الفاضلة" لأفلاطون.

وطوال هذه المرحلة التي امتدت من القرن (05 ق.م) إلى القرن (18م) شهدت عدت تطورات يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي:

أ- من القرن 05 ق.م إلى القرن 12م: التي كان بدأ عملية المعرفة فيها من مقدمات ميتافيزيقية خيالية

ب- العصر الوسيط : اين كانت الكنيسة هي التي تسيطر فكان بدأ عملية المعرفة من مقدمات دينية لاهوتية أخلاقية.

ت- في القرن 16م (عصر التنوير) : حيث بدأ العلماء من شتى العلوم ينسلخون من الفلسفة و الدين و يعالجون قضايا منطقية مثل "بودان الجمهورية ، الأمير لميكافيلي" إلا أنه لم يدرسها دراسة علمية لأنه لم يقم بالتجريب، فلقد انطلق من مقدمات واقعية ولكن ما يعاب على هذا الاتجاه هو السعي خلال عملية البحث فيما يجب أن يكون بدل البحث فيما هو كائن. وهذا ما أدى إلى تجاهل الفيلسوف للواقع الاجتماعي والسياسي في أي مجتمع من المجتمعات. كما أن هذا الاتجاه تؤسس نتائجه علي مقدمات غير محققة أو بديهيات مسلم بها، وقد اقتصر علي الفلسفة الغربية وتجاهل كل ما هو خارج عن هذا الإطار

2. المرحلة القانونية : (16م-19م)

تميزت هذه المرحلة بأنها بقيت علماء يبحثون في ما يجب أن يكون و ليس ما هو كائن و الاعتماد و التركيز على البنى و مؤسسات المشكلة للدولة أي وصف قانوني ولقد اتسمت في ظلها العلوم السياسية بالدستورية من

خلال استخدام الإجراءات و القواعد القانونية و الدستورية في التعامل مع الظاهرة السياسية هذا التطور الذي حدث أدى إلى إيجاد الصلة بين القانون و العلوم السياسية .لكن في الواقع أن كل من القانون و علم السياسة يدرس الظاهرة السياسية من زاويته الخاصة.وفي هذه المرحلة كان الاتجاه الغالب هو الاتجاه القانوني، خصوصا بعد ظهور وبروز الثورة الفرنسية و على إثرها برز بعض المفكرين أمثال : "مونتس كيو" صاحب نظرية الفصل بين السلطات لكن من زاوية قانونية وما يعاب على هذا الاتجاه ما يلي :

- تجاهل كل ما هو خارج الإطار القانوني أو خارج الدستور و أصبح بذلك معيار النظم السياسية (مدى دستوريته وديمقراطيتها) يبين على أساس القانون و الدستور.

- اهتم هذا الاتجاه بدراسة الدول الغربية أو الدول التي تتوفر فيها نظريات مسبقة كنظرية الحكم ونظرية الفصل بين السلطات أو نظرية الأحزاب.

- ويعتبر هذا الاتجاه أيضا أن أية عملية سياسية داخلية أم خارجية لا تعدوا أن تكون سوى مجموعة من الحقوق وتلازمها مجموعة من الواجبات .كما لم يهتم بالعوامل أو المؤثرات الداخلية أو الخارجية مما جعل التحليل القانوني يبدو واحدا بدلا أن يكون شاملا لأبعاد متعددة.

3. المرحلة الواقعية 18م-19م

تزامنت هذه المرحلة مع الثورة الصناعية في أواخر القرن(18م) و بداية القرن (19م) حيث انتقلت الدراسات السياسية في هذه الفترة من دراسة ما يجب أن يكون إلى دراسة ما هو كائن و محاولة إيجاد حلول لهذا الواقع ، أين بدأت المدارس الوضعية تسيطر على الجهود العلمية حيث بدأت تستغني عن الكنيسة و النظرة الفلسفية للعلوم. فشهدت العلوم التطبيقية في هذه الفترة تطورا كبيرا، لهذا رأى علماء الاجتماع على وجوب العلوم الاجتماعية على الانسلاخ عن "الفلسفة، الاختلاق ، الدين ،التاريخ و القانون" و قد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- علماء السياسة انتقلوا في هذه الفترة من دراسة ما يجب أن يكون إلى دراسة ما هو كائن أي دراسة الواقع كما هو. ومحاولة إيجاد حلول لهذا الواقع.

- التركيز علي دراسة محددات ومتغيرات العملية السياسية وكشف العلاقات والتفاعلات بين البنى والمؤسسات المتكئة للنظام السياسي وليس الاكتفاء فقط بالوصف القانوني لهذه المؤسسات، و ما يعاب في هذه الفترة ما يلي :

• عدم وجود مناهج علمية تجريبية متطورة بأليات وأدوات بحتة سليمة وهذا الحادثة

• سيطرة النظرية الإيديولوجية علي المجهودات العلمية

• فشل مسألة التعميم لانحصار الدراسات والمجهودات علي الدول الأوروبية فقط " المركزية الأوروبية" فلقد عالج "دوركايم" قضية الانتحار في فرنسا فقط و فشل في تعميمها

4. المرحلة السلوكية :

وهي فترة وجيزة من بدايات الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الستينيات و تسمى هذه المرحلة بالثروة بالسلوكية لأنها تعتبر منحرجا كبيرا جدا في تطور العلوم الاجتماعية و السياسية خاصة و التي أضفت سمات الموضوعية و الدقة و القياس و القدرة علي التنبؤ في مجال الدراسات السياسية. ومن مميزات هذه المرحلة ما يلي:

- انسلاخ الدراسات السياسية تماما عن المناهج التقليدية " الفلسفية ،التاريخية ،القانونية "

- التركيز علي دراسة الأنشطة و الأدوار و التفاعلات السياسية دون التركيز علي المؤسسات كوحدة للتحليل"أي كانت الدراسات القانونية تركز علي ذكر ووصف البنى و المؤسسات من الناحية الخارجية فقط فأصبح الباحث في العلوم السياسية يفسر و يبحث في العلاقات و التفاعلات " - الاعتماد علي ما بين التخصصات فبعدها شهد علم السياسة تطورا كبيرا وصل إلى درجة أنه يعتمد علي التخصصات الأخرى فعلم السياسة في هذه المرحلة أصبح مجبر علي الاعتماد علي العلوم الأخرى لتفسير الظواهر السياسية مثل " ظاهرة الانتخاب يعتمد علي الإحصاء،كيف يتخذ القرار السياسي في الجزائر يعالج من الناحية القانونية الاجتماعية والنفسية" - الاعتماد علي التفكير الإمبريقي في الدراسة و البحث.

- كان لا يخلو أي بحث كان من المنهج الكمي أي أن كل ظاهرة سياسية كان لها تعبير رقمي مثل "الديمقراطية"

- الاعتماد على الدراسات السياسية المقارنة

5. المرحلة ما بعد السلوكية :

في فيفري (1969) كتب " دافيد استن " مقالة ينتقد فيها علم السياسة في المرحلة السلوكية التي نقلت علم السياسة من مرحلة سلوكية إلى مرحلة ما بعد السلوكية لأنه رأى أن الدراسات السياسية أصبحت تنحرف عن معناها الحقيقي وقد تمثلت هذه الانتقادات فيما يلي:

- هي ظاهرة إنسانية بتعبير رقمي فقط مثل "التعبير عن الديمقراطية في الجزائر ب: -4 " أي يجب التعبير عن الظاهرة السياسية بالقيم بالإضافة للدراسات الكمية.

- البحوث و المجهودات في العلوم السياسية في إطار المرحلة السلوكية كانت تدرس الظاهرة السياسية لكن لم تكن تقدم الحلول لها فيجب أن تكون بحوث مقصديه هادفة مثل " دراسة التحول الديمقراطي " و محاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة.

القواعد الابستمولوجية :

يعرف العلم بمادته و منهجه

كل مجال معرفي يعتمد فيه على المنهج العلمي يعتبر علما و يصل إلى نتائج علمية.

تدل كلمة المعرفة الابستمولوجية على جملة من الإجراءات الذهنية التي تدور بين طرفين هما العقل الإنساني والمادة المستهدفة من جهة أخرى و ذلك قصد الكشف عن حقيقة هذه المادة وهذه الأخيرة هي "الظاهرة" وجملة تلك الإجراءات الذهنية هي ما يعرف **"بالمناهج"**.

ما لا يقاس لا يدرس فالظاهرة السياسية تكون قابلة للقياس عندما تكون متغيرات هذه الظاهرة قابلي للقياس وذلك عندما نعتمد على التعاريف الإجرائية.

مجهود الإنسان في تطور المناهج :

عموما مر المجهود الإنساني في التعاطي مع الظواهر المختلفة في ثلاث مراحل فانتقل من المنهج الفلسفي إلى المنهج الصرف حتى المنهج التجريبي:

1- المنهج الفلسفي المثالي : يعني بدأ عملية المعرفة من مقدمات ميتافيزيقية، أي أن العقل الإنساني لا يعتمد على أمور مؤسسة علميا بل كان يعتمد على اسقاطات "فلسفية ، دينية" غير تابعة إلى علم وضعي مثل "المدينة الفاضلة " لأفلاطون فإنه لم يؤسس المدينة الفاضلة بطريقة علمية واقعية بل انطلق بخياله في تأسيس دولته و هي غير مؤسسة علميا.

2- المنهج الاختباري الصرف (المطلق) : هو الذي يبدأ عملية المعرفة بملاحظة الواقع المستهدف باعتباره حالة، حيث لاتصل هذا المجهود إلى التعميم و محاولة معالجته في الواقع مثل "دراسة دوركايم لظاهرة الانتحار في فرنسا"، "أنواع الحكومات اليونانية لأرسطو" فهي تعتمد عن التجربة و الاختبار لكن خاصة بالحالة المدروسة فقط لا يمكن تعميمها.

3- المنهج العلمي التجريبي : حيث يعتبر في العلوم الاجتماعية "المجتمع" هو المخبر الذي ينطلق من اختبار الواقع عن طريق التجربة ثم إخضاعها لقانون "التكرار والتحقق" مع مراعاة مسألة التعميم، ولقد تمتعت العلوم الاجتماعية وخاصة العلوم السياسية حيث بعد الثورة الصناعية أصبحت تعتمد على التجريب والخروج بنتائج علمية مثل "دولة إذا كانت تسلطية يكون لها قدرة رمزية"، "كلما ازداد الوعي السياسي انخفضت نسبة الانتخاب وإذا تكرر ذلك لسنوات يصبح هنا قانون التكرار.

محاضرات للأستاذ المحترم : بلغيث من جامعة وهران